قال لزوجته انت طالق ثلاثا على سائر المذاهب كلما حلفت حرمت قال ابن الصباغ
يقع في الحال وقال القاضي ابو الطيب لا يقع وكلام الغزالي في فتاويه يميل الى الاول وهو
الاولى واما قوله كلما حلفت حرمت والمرجح فيما اذا قال حلال الله على حرام علي انه
كناية فان نوى به الطلاق كانت الجملة الثانية تاكيدا والمحرمة الجملة الاولى وهذا
ما ظهر لي وسئل الشهاب الرملي عمن علق الطلاق بفعل من يبالي بتعليقه ولم
يقصد منعه لكنه علم وفعل ناسيا او مكرها او جاهلا هل يقع عليه الطلاق ام لا
فاجاب بانه يقع عليه الطلاق لانه فعل المعلق عليه والله اعلم وسئل ايضا
عمن طلق زوجته رجعيا ثم قال له جماعة في يوم الطلاق طلقت زوجتك
فقال كل زوجة تكون في عصمتي فهي طالق ثلاثا وبنيته انها خارجة عن عصمته
لكونه لم يراجعها فهل تصح رجعتها ام لا ويقع عليه الطلاق الثلاث فاجاب
بانه يقع عليه الطلاق الثلاث اذ الطلاق الرجعي كالبائن في العصمة والزوجية
ولهذا لو حلف بطلاق زوجاته دخلت الرجعية فيه ونيته المذكورة لا تنفع من
وقوع الطلاق المذكور كما لو ظن زوجته اجنبية او نسي النكاح فطلقها فانها
تطلق لانه اوقع الطلاق في محله وظن غير الواقع لا يدفع فلا يصح رجعتها
والفرق بين هذه وبين مسئلة ما لو قالت لم تزوجني علي فقال كل امراة
لي طالق وقال اردت غير المخاصمة حيث لم تطلق لانه اخرجها بالنية مع القرينة
وكانه قال كل امراة لي غيرك فهي طالق ولا كذلك مسئلتنا والله اعلم وسئل
ايضا عمن قال ان وضعت فلانة وهي على عصمته فهي طالق ثلاثا ثم طلقها رجعيا
ثم وضعت فهل له ردها فاجاب بانه له تجديد نكاح مطلقته المذكورة
لعدم وقوع الطلاق المعلق بوضعها وسئل ايضا عن شخص نزل عن
حمار وحلف على اخرانه تركبه مخلف الاخر انه لا يركبه فهل اذا حمل شخص
المحلوف عليه والراكبه يحل يمين كل منهما ام كيف الحيلة والخلاص من الحنث
فاجاب بانه لا يحل يمين واحد منهما مما ذكر ولا يحنث المحلوف عليه واما
الاخر فلا يحنث الا بالياس من ركوبه حيث لم يعين لركوبه وقتا وسئل
عمن تزوج زوجة فقال على الطلاق الثلاثا ما انا ساكن في البلد الذي هذه

ان

ان لم تكن السنة كانت الاخرى فهل يحنث بسكناه في السنة الاولى فاجاب
بانه لا يحنث في السنة الاولى والله اعلم وسئل ايضا عما هم عن جواب
البلقيني عن تخاصم مع زوجته فقال هذا البيت حرام علي ووقع في نفسه
انها بهذه العبارة طلقت ثلاثا فقال لها انت طالق ثلاثا فاجاب بانه
لا يقع عليه طلاق بما اخبر به ثانيا على الظن المذكور هل هو معتمد ام لا
فاجاب بان ما افتى به معتمد وقد صرح اصحابنا بقولهم ارادة الاخبار
في نظائر لهذه المسالة مسالة في شرح المنهاج لو فعل المحلوف عليه معتمدا على
افتاء مفت بعدم حنثه به وغلب على ظنه صدقه لم يحنث وان لم يكن اهلا
للافتاء كما افتى به الوالد اذا المدار على غلبة الظن وعدمها لا على الاهلية
قال الشهاب الرملي ومنه ما يقع من قول غير الحالف له بعد حلفه ان شاء الله
ثم تخبر بان مشيئة الغير تنفعه فيفعل المحلوف عليه اعتمادا على خبر المخبر والظاهر
ان مثله ما لو لم يخبره لكن اعتمد على ظنه بما اشتهر بين الناس من ان مشيئة الغير
تنفعه فلا يقع عليه طلاق لكن لا تحل يمينه لو اخبر بعد ذلك وسئل رجل
قال لزوجته انت متلفة ناويا به طلاقها هل يقع به طلاق ام لا فاجاب
يقع عليه الطلاق المذكور وانما علم هو بتحريد الخطيب مسالة رجل حلف بالطلاق الثلاث
على زوجته كلما دخل دار زيد ثم ان زيدا مات وبقيت الدار لزوجته فهل اذا
دخلت المراة المحلوف عليها الدار يقع الطلاق على الحالف انما الجواب حيث
خرجت الدار عن ملك زيد كلا او بعضا ودخلتها المراة المحلوف عليها فلا يقع طلاق
على الحالف مسالة جاءت امراة الى القاضي وادعت على زوجها انه طلقها وانها
سمعت ذلك منه بنفسها او شهد عندها عدول فانكر الزوج ذلك وعجزت عن
اثباته وحلف الزوج انه لم يطلق فاراد القاضي ان المراة ان تطيع الزوج وهل
يجوز لها ان تمكن الزوج من نفسها فيما بينها وبين الله تعالى لانها سمعت من
زوجها انه طلقها ثلاثا الجواب ليس للمراة ان تمكن زوجها من الاستمتاع بها
فيما بينها وبين الله تعالى لعلمها بتحريمها عليه وله الطلب وعليها الهرب لوم
مسالة اذا قال لزوجته روحي طالق افتى ابن حجر بعدم الطلاق عند الاطلاق ولنا

Copyright © King Saud University